تعريف الدولة

تتعدد التعريفات المقدمة لمصطلح الدولة بين الفلسفة والسياسة وعلم الاجتماع والاقتصاد الدين وغيرها، وبصفة عامة فإنّ هذه الحقول المعرفية تشترك في تحديدها لمصطلح الدولة في اشتراط مواصفات للحكم على صلاحية ووجود هذا الكيان، ومن هذه الاشتراطات وجود الحاكم والمحكوم والعقد الذي يربطهما، هذا بالإضافة إلى الإقليم أو الأرض التي تتأسس عليها هذه الدولة.

كما أنّ مصطلح الدولة يعتبر من المصطلحات المعقدة التحليل والوصف نظرا لتداخلها مع العديد من المصطلحات الأخرى ذات الصلة، والتي تشترك معها في الكثير من السمات، ومن هذه المصطلحات المجتمع، السلطة، القوة والنفوذ، النخب الحاكمة، السيادة، الحكم...الخ، ولهذا فإن التفرقة بين هذه المصطلحات والمصطلح الأم أضحى أمرا لازما لتلافي كل ما قد يعترضنا في بحثنا من غموض أو عدم دقة، ولهذا يعتبرها الدكتور مولود زايد الطيب من الأمور التي صعبت من مسالة إيجاد تعريف موحد ومحدد لمصطلح الدولة.[1]

ويعتبر نيكولا ميكيافلي أول من قام بإدخال مصطلح الدولة الى دراسات علم السياسة، ولهذا فإنّ العديد من الباحثين والمفكرين يعرفون علم السياسة بعلم دراسة الدولة، لكون الدولة هي الحارسة والمنظمة لكل التفاعلات التي تحدث على المستوى الاجتماعي عموما، فالدولة على حسب ميكيافلي غاية الغايات، وهو نفس الإتجاه الذي سلكه هيجل حيث اعتبرها كائن خارق لا يضاهيه في القوة شيء.[2]

يعرف علي العويني الدولة على أنها مجموعة من البشر تم تنظيمهم سياسيا في إطار حكومة مستقلة ويعيشون على أرض محددة أو مبينة على أرض الواقع.[3]

---

[1] . مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، ط7، (ليبيا: جامعة السابع من أبريل، 2007)، ص 113.

[2] . شعبان الطاهر الاسود، علم الاجتماع السياسي، ط 2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2001 ، ص ص 77 . 78.

[3] . محمد علي العويني، **العلوم السياسية: دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق**، دار عالم الكتب، ط1، بيروت 1988، ص 15.

أما الدكتور سعيد المصري فيعرف الدولة بأنها ذلك الكيان الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والقانوني المستقل لتجمع بشري دائم ينتمي الى وحدة ثقافية أو حضارية متميزة (الخصوصيات المختلفة) هذا المجتمع البشري يقطن إقليما جغرافيا معينا به قدر من الموارد المتنوعة، كاف لتحقيق حد ادنى من الاكتفاء الذاتي، ولهذا الكيان سيادة مطلقة على الاقليم الذي يمثله ومقوماته وموارده وتمارس هذه السيادة عن طريق منظمات وأجهزة حاكمة وشرعية" [4]

الملاحظة العامة على هذا التعريف أنه تعريف شامل وقد احاط صاحبه بكل عناصر ومكونات الدولة التي يتعارف عليها كل علماء السياسة والتاريخ والحضارة، من شعي وأقليم وسيادة وسلطة وقوانين منظمة...الخ، لكن لابد من الاشارة فقط الى انّ الشرعية لوحدها لا تكفي لتقوم الدولة على أعمالها بالشكل الصحيح دون مشروعية، ولذلك فإننا يجب ان نؤكد على أنّ الديمقراطية الأثينية لم تنتقد إلاّ لكونها اهتمت بالجانب الشرعي واهملت الجانب المشروعي، والذي يعني مدى حرص الحكام الشرعيين على العمل بالقوانين هاته القوانين التي لن يستطيع في نهاية المطاف سنها او تطبيقها إلاّ الحاكم الفيلسوف المستنير.[5]

إذن مما تقدم فالدولة هي عبارة عن تجمع بشري فوق إقليم محدد (قطعة أرض) تربط فيما بين أفراده علاقات تديرها مؤسسات عامة تحكمها قوانين، وبالتالي فإن تلك التفاعلات بين أجهزة الحكم وأفراد المجتمع هي التي تتطلب وجود حكومة سواء معينة أو منتخبة أو بحكم العصبية والقبليات التي على رأس هذه الدولة، فالدولة بهذا المعنى ضرورة أكثر من أي شيء آخر.

---

[4]. صديق محمد عفيفي، تنظيم الدولة وإدارة الاقتصاد القومي، ط6، مكتبة عين شمس، 2003، ص 109.

[5]. لقد رفض الثلاثي اليوناني فكرة الديمقراطية لأنها أشبه ما تكون بنظام القرعة قد يفرز لك كل من هب ودب الى سدة الحكم سواء المحلية او الاقليمية او حتى رئاسة الدولة. في هذا الصدد انظر المؤلف الماتع : مؤلف في الفلسفة